



سوق العراق للأوراق المالية

العدد : ١٥٤٤
التاريخ : ٢٠٢٠ / ١١ / ١٩

إلى / شركات الوساطة بالأوراق المالية م/ اطلاق التداول على أسهم الشركة العراقية لانتاج البدور

نديكم اطيب تحياتنا...

إشارة إلى كتاب الشركة العراقية لانتاج البدور المرقم 2095 في 18/11/2020 ومرفقه محضر اجتماع الهيئة العامة للشركة (غير المصدق) المنعقد في 2020/11/16.

سيتم اطلاق التداول على الاسهم المدرجة للشركة العراقية لانتاج البدور برأسمالها الحالي البالغ (13,650,000,000) سهم اعتباراً من جلسة الاحد الموافق 22/11/2020 استناداً إلى تعليمات رقم (2) الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

ستكون نسبة التغير (50%) ارتفاعاً وانخفاضاً كحد أقصى على السعر التأشيري للسهم البالغ (6.580) دينار لهذه الجلسة فقط، ثم يتم التداول وفق تعليمات وآلية التداول السائدة.

مع التقدير.

طه احمد عبد السلام

المدير التنفيذي
٢٠٢٠/١١/١٩



المرفقات:

محضر اجتماع الهيئة العامة للشركة المنعقد بتاريخ 2020/11/16.

نسخة منه

- هيئة الأوراق المالية... مع التقدير.
- الشركة العراقية لانتاج البدور استناداً إلى كتابكم اعلاه... مع التقدير.
- الاعمال: العلاقات العامة/الأنظمة الإلكترونية/العمليات ورقابة التداول/قاعة التداول/مركز الابداع... مع التقدير.
- لوحة الإعلانات والموقع الإلكتروني لسوق العراق للأوراق المالية واعلام السوق .

المسؤولية القانونية استناداً إلى قانون (74) لسنة 2004

((ينظم سوق العراق للأوراق المالية التعامل بأسهم الشركات المساهمة العراقية المدرجة والمسجلة في مركز الابداع العراقي ، من خلال شركات الوساطة العراقية المرخصة من قبل هيئة الأوراق المالية)) .

رقم



سكرتارية مجلس الادارة

حضر اجتماع الهيئة العامة للشركة العراقية لأنواع البدور م. مختلطة
المنعقد في نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٦

استناداً لقانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ...
وبناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة الشركة العراقية لأنتاج البذور م. مختلطة
بأجتماعه الذي عقد بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٠ ...
فقد عقدت الهيئة العامة وعلى بركة الله أجتماعها في الساعة العاشرة والنصف من صباح
يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/١١/١٦ في بغداد - المنصور - نقابة المحاسبين والمدققين
ال العراقيين ...

واستناداً للمادة / ٩٥ اولاً من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ...
فقد ترأس الاجتماع السيد يقظان نذير صالح رئيس مجلس ادارة الشركة وعين السيد
سامي عبدالجبار كاتباً للجلسة والسيد إسماعيل نصيف مراقباً للجلسة وهم من المساهمين
في الشركة ..

وبالنظر لحضور من يحمل اصالة وانابة ووکالة (٨,٩٦٨,٤٩٣,١١٩) سهم من اصل اسهم الشركة البالغة (١٣,٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم فقد تم الاعلان عن حصول النصاب القانوني للجتماع وتم انتخاب السيد قحطان خلف ابراهيم رئيساً لاجتماع الهيئة العامة وباجماع الحاضرين .

حضر الاجتماع ممثلي ديوان الرقابة المالية كل من السيدة د.مروة ضياء إبراهيم والسيدة زهراء خالد احمد والسيد زهير بهاء عبدالقادر وممثلي هيئة الأوراق المالية السيدين سامر عبد العباس وحاتم نايف يزن وكذلك ممثل دائرة تسجيل الشركات السيد عمار جمعة حسن وذلك لمناقشة منهاج الجلسة المدرج في أدناه :

١- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١/٣/٢٠١٩ والمصادقة عليه.

٢- الاستماع الى تقرير ديوان الرقابة المالية لمناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/٣/٣١ والمصادقة عليه.

٣- زيادة رأس مال الشركة من (١٣,٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار الى (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠)
دinar وفق الفقرتين ثانياً وثالثاً من المادة (٥٥) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧
المعدل .

٤- مناقشة مقصوم الأرباح واتخاذ القرار المناسب بشأنها .

٥- إقرار مكافأة أعضاء مجلس الإدارة .

٦- ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة .



و قبل المباشرة بمناقشة فقرات منهاج الجلسة قدم المساهم هزير لطفي عارف ومعه عدد من المساهمين يحملون نسبة أكثر من ١٠٪ من رأس مال الشركة قدموا طلباً بالإضافة فقرة إلى جدول اعمال الجلسة بتشكيل لجنة تفتيشية ومن خلال المناقشة وحسب المواد (١٤٣ - ١٤٠) من قانون الشركات التي أشار إليها ممثل دائرة تسجيل الشركات والتي أوضحت المادة (١٤٠) بأن تخضع الشركة لتفتيش من قبل مفتش ذي اختصاص يختاره المسجل في حالة وجود دعاء مسبب بمخالفة الشركة لأحكام القانون ..

وكذلك بالنسبة للمادة (١٤٣) التي تخول الهيئة العامة تعين مفتش ذي اختصاص بتفتيش اعمال الشركة على ان تعطى نسخة من تقريره الى مسجل الشركات .

ومن خلال التصويت لم تحصل الموافقة على عرض الطلب ضمن جدول اعمال الجلسة لرفضه من قبل مساهمين يحملون (٥,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم من رأس مال الشركة حيث اوضح ممثل هيئة الأوراق المالية على طريقة عرض للفقرة التي كان من المفترض ان تعرض في نهاية جدول الاعمال وليس في بدايته ..

هذا وتمت المباشرة بمناقشة فقرات منهاج الجلسة وكالاتي :

١- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة لسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٣/١٣ والمصادقة عليه :

تمت مناقشة التقرير المقدم من مجلس الإدارة والمدير المفوض للشركة حيث عقب المساهم د. علاء الموسوي على موضوع البدور الموزعة على المزارعين عام ٢٠١٤ وكذلك موضوع الدعاوى المقامة من قبل الاغيار على الشركة وخاصة المزارعين .

حيث طلب السيد رئيس الهيئة من ممثل الدائرة القانونية في الشركة لأيصال الموضوع إلى الهيئة العامة وبين السيد ممثل الدائرة القانونية بأن الشركة قامت بكسب تلك الدعاوى من خلال المحاكم المختصة باستثناء ستة دعاوى مقامة عام ٢٠٠٦ والمتابعة مستمرة لغرض كسبها لصالح الشركة واعلام الهيئة العامة بنتائج تلك الدعاوى ..

هذا وتمت المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وبأجماع الحاضرين .

٢- الاستماع الى تقرير ديوان الرقابة المالية لمناقشة الحسابات الختامية لسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/٣/١ والمصادقة عليه :

في بداية المناقشة طلب المساهم ثائر غانم محمد بأجراء تحقيق عن الهدر الذي يحصل في الشركة ومنها قيام مجلس الإدارة بأخذمكافات وحوافز ووفر وهذا يتطلب اجراء بذلك حيث ان المبلغ يزيد على (٢٥٤) مليون دينار واكد ممثل ديوان الرقابة المالية على موضوع كثرة منح المكافآت والصرف غير المبرر من قبل الشركة حيث ان هذا يقلل من نسبة الأرباح الخاصة بالمساهمين وان منح المكافآت لغير العاملين يعتبر مخالفه كما وأضافت ممثلة



ديوان الرقابة المالية بتحفظها على ابراء ذمة مجلس الإدارة للمبالغة في صرف المكافآت وهذا ما تم ملاحظته خلال العمل في الشركة كممثلين لديوان الرقابة المالية في الشركة.. كما اكدت ممثلة الديوان على الفقرة الموجودة في التقرير المقدم من قبلهم بخصوص وجود رصيد صكوك وحوالات قيد التحصيل بمبلغ اكبر من اربع مليارات دينار لم تقوم الشركة بتزويد ديوان الرقابة المالية بكشف تفصيلي للملبغ أعلاه للتحقق منه واجراء المطابقات اللازمة مع السجلات إضافة لجزء مبلغ (٦٠٠) مليون دينار كمكافآت للموظفين للسنة القادمة تحسباً لمنح الهيئة العاملة مكافأة للموظفين تمثل خمسة رواتب .. هذا بالإضافة الى ان المجلس لم يرسل قراراته الى مسجل الشركات وهذا يعتبر مخالفة قانونية حيث عقب السيد رئيس الهيئة بضرورة ارسال كافة قرارات مجلس الإدارة الى مسجل الشركات وحفظها لديهم ..

وعقب عضو المجلس د. عبدالمهيمن محمد سليمان بأن المجلس يقوم بإرسال القرارات المهمة للتصديق التي تحتاجها الشركة لمراجعة الجهات الرسمية لتمشية اعمالها وأكدت الهيئة العامة على قيام مجلس الإدارة بعقد بأجتماع خاص مع هيئة ديوان الرقابة المالية لدراسة كافة الملاحظات والتوصيات ووضع الحلول والاجabات التي تساعدها في تنفيذها ووضع سقف زمني لذلك واعلام الهيئة العامة للشركة في اجتماعها القادم .. هذا وتمت المصادقة على تقرير ديوان الرقابة المالية والقرارات المشار اليها في التقرير وباجماع الحاضرين .

٣- زيادة رأس مال الشركة من (١٣,٦٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار الى (١٥,٠٠٠,٠٠٠) وفق الفقرتين (٢ و ٣) من المادة / ٥٥ من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل :

تم مناقشة الموضوع وفق المادة / ٥٥ - ثانياً من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ومن خلال المناقشة المستفيضة من قبل المساهمين خلال الاجتماع لزيادة رأس مال الشركة وبين ممثلي هيئة الأوراق المالية بأن يتطلب استحصل موافقة ديوان الرقابة المالية على زيادة رأس المال قبل عرضه على الهيئة العامة ..

وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة وبالاجماع زيادة رأس مال الشركة بنسبة ٢٠ % والذي يساوي (٢,٧٣٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار مiliار وسبعمائة وثلاثون مليون دينار من الفائض المتراكם ليصبح رأس مال الشركة (١٦,٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ستة عشر مليار وثلاثمائة وثمانون مليون دينار وذلك وفق المادة / ٥٥ - ثانياً من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل .

وتعديل المادة الخامسة من عقد التأسيس للشركة ليقرأ كالتالي :

رأس مال الشركة ١٦,٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار ستة عشر مليار وثلاثمائة وثمانون مليون دينار يقسم الى ١٦,٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد وذلك بأصدار ٢,٧٣٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم ..

- ٣ -



هذا وتحفظ مثل ديوان الرقابة المالية الاتحادي على الزيادة وبإضافة إلى عدم مصادقته على زيادة رأس المال للسنة السابقة أيضاً .
ومن خلال التصويت فقد تمت المصادقة على زيادة رأس مال الشركة وبأجماع الحاضرين .

٤- مناقشة مقوس الأرباح واتخاذ القرار المناسب بشأنها :

تم تقديم مقترن من قبل المساهمين بتوزيع أرباح بنسبة ٣٠٪ على المساهمين في الشركة حيث تم عرض المقترن على التصويت وتم المصادقة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة ٣٠٪ من رأس المال وبأجماع الحاضرين .

٥- إقرار مكافأة أعضاء مجلس الإدارة :

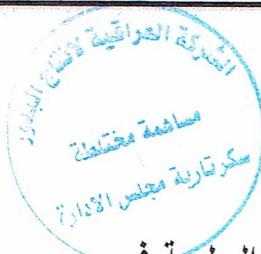
اقتصر بعض المساهمين الحاضرين في الاجتماع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على غرار المكافأة التي منحت لهم في العام السابق ومن خلال التصويت لم تحصل الموافقة على مكافأة أعضاء المجلس وذلك من قبل شركات التأمين الوطنية / التأمين العراقية / إعادة التأمين إضافة إلى المصرف الزراعي ودائرة العمل والضمان الاجتماعي وغالبية المساهمين الموجودين في الاجتماع إضافة إلى تحفظ ممثلي ديوان الرقابة المالية الاتحادي على منح أعضاء المجلس المكافأة بسبب وجود مبالغ مطلوب من المجلس استرجاعها مثبتة ضمن التقرير المقدم من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي .

هذا وتحفظ ممثلي شركة التجهيزات الزراعية وشركة ما بين النهرين العامة للبذور وقسماً من المساهمين على ضرورة مكافأة أعضاء المجلس ..

كما توصي الهيئة العامة مجلس إدارة الشركة بمكافأة العاملين في الشركة ومواعدها بخمسة رواتب شهرية لجهودهم المبذولة في تحقيق الأرباح للشركة .

٦- ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة :

من خلال المناقشة لم تحصل الموافقة على ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة لحين تصفيه ملاحظات ديوان الرقابة المالية



وبانتهاء جدول الاعمال ختم المحضر والتوفيق عليه ورفعت الجلسة في
٢٠٢٠/١١/١٦

٢٠٢٠-١١/١٨
محمد

السيد قحطان خلف إبراهيم
رئيس الجلسة

السيد عمار جمعة حسن
ممثل دائرة تسجيل الشركات

سامي
السيد سامي عبدالجبار
كاتب الجلسة

إسماعيل
السيد إسماعيل نصيف
مراقب الجلسة
٢٠٢٠-١١/١٨

-٥-